جامعة بغداد
كلية العلوم السياسية
shaimaa.zaaml1201b@copolicy.uobaghdad.edu.iq

جامعة بغداد
كلية العلوم السياسية-Monaa.ham
dy@copolicy.uobaghdad.edu.iq

مقومات بناء السلام في العراق بعد 2003

Elements of peace building in Iraq after 2003

شيماء زامل قاسم
Shaima Zamil Qassem

منى حمدي حكمت
Muna Hamdi Hekmat

الملخص:

بناء السلام في العراق يختلف عن الدول الأخرى فقد شهد العراق العديد من الحروب مع الدول المجاورة ومن ثم التدخل الأمريكي والبريطاني الأخير عام 2003 فضلاً عن الاسباب والتحديات التي التي تقف عائقاً امام بناء السلام, انتهى الامر بترك العراق دولة مزقتها الحروب و الصراعات الداخلية وعليه المجتمع العراقي بحاجة الى مقومات تتو افق مع المعطيات المتوفرة ومراعاة ظروف الاختلاف من حيث طبيعة المجتمع وعلى اساس ماتقدم سنتناول في هذا البحث المقومات السياسية والدستورية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية لبناء السلام.

الكلمات المفتاحية: بناء السلام في العراق. المقومات.

Abstract

Building peace in Iraq is different from other countriesIraq witnessed many wars with neighboring countries and then intervenedIn addition to the reasons and challenges that were addressed in the second chapter that stand in the way of building peace, the matter ended with leaving Iraq a country torn by wars and internal conflicts, and accordingly the Iraqi society needs mechanisms that are compatible with the available data and take into account the circumstances of the difference in terms of the nature of the differences. Society and on the basis of the foregoing, we will address in this research the political, constitutional, economic and cultural components of peace building.

Keywords: peace building in Iraq. The ingredients

المقدمـــة :

أن مهمة بناء السلام في العراق وخاصة بعد ماشهده من نزاعات وحروب وزيادة حجم الدمار الذي اصبح البلد يعاني منه على المستويين المعنوي والمادي والتداعيات السلبية على الفرد والمجتمع وما نتج عنه من شيوع فوضى العنف

والصراع على الصعيدين السياسي و المجتمعي و زيادة الفقر و البطالة و انعدام الخدمات وسيطرة قوى الارهاب على مناطق واسعة وزيادة عدد النازحين , فقد انهارت البنية التحتية وانهك الشعب العراقي, ولغرض تحقيق بناء السلام لابد من التأثير في وعي الافراد وعمل المؤسسات والسعى لتأطير السلوك والقدرات بشكل فعال لتصبح عملية بناء السلام الحل لتخليص المجتمع العراقي من أثار الصراعات والنزاعات ومواجهة التهديدات التي تفكك المجتمع وتؤدي الى انهيار النظام السياسي .

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث من ناحية توضيح أهمية الدور الفاعل لمقومات بناء السلام في البحث عن حلول تسعى من خلالها لتحقيق بناء السلام بين مختلف فئات المجتمع العراقي .

مشكلة البحث :

طرح مفهموم بناء السلام حديثاً وتناول كافة جو انب الحياة لا فقط ايقاف الحروب ولأجل تحقيقه يجب تو افر مقومات تساعد في الاستقرارفما هي هذه المقومات ومدى الاستجابة لتحقيقها وخاصة في بلد يعاني من تحديات عديدة لبناء السلام كالعراق ؟

فرضية البحث :

تنطلق فرضية البحث من ان تحقيق الاستقراريتطلب البحث في كافة الجو انب السياسية والاجتماعية والثقافية التي تحيط بالمجتمع العراقي للتوصل الى حلول ناجعة تبعث على تحقيق بناء السلام في بلد عانى من شتى انواع الحروب والصراعات .

هيكلية البحث :

سوف نقسم هذا البحث الى مطلبين نتناول في المطلب الاول المقومات السياسة والدستورية لبناء السلام و في المطلب الثاني المقومات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

المطلب الاول : الأليات السياسية و الدستورية

إن اليات بناء السلام متعددة وتتوزع على مختلف الجو انب والأليات السياسية والدستورية تعتبر من أهمها وهي جوهرعملية بناء السلام وتحقيق الاندماج الوطني وهي كمايأتي :

الفرع الاول : الاليات السياسية

ان الاليات السياسية التي تسعى الى تحقيق بناء السلام في العراق متعدد وهي تؤدي دوراً كبيرفي الوصول الى احلال الاستقرارو تجنب الصراعات من خلال الوصول الى تفاهم مشترك حول أهم القضايا السياسية التي يواجهها البلد وسوف نلاحظ ذلك من خلال الأتي :-

أولاً - بناء السلام عن طريق تطبيق معايير سيادة القانون واصلاح المؤسسات السياسية

يرى المفكر السياسي (هارولد لاسكي) أن السيادة او ممارسة السلطة ليست شيئاً مطلقاً ولا ممارسة حرة بدون قيود او شروط و انما هي مرتبطة بتحقيق مايريده الافراد فغاية الدولة (تحقيق اكبر خير ممكن للمجتمع او تحقيق على يعتقده الاكثرية او المجموع ان فيه اكبر خيرلهم وهذا مبررلقيام قوة قاهرة او سلطة أعلى في أي مجتمع من المجتمعات وبدونه لا تستحق الدولة ان يمنحها الافراد سلطة طواعية للسيادة عليهم,إن التغيير المستمر في الدولة وشكلها يعود الى نزوع الفرد الدائم الى إقرار الامن والحرية والعدالة وتكريس ذلك بشكل ثقافة بديهية في المجتمع وذلك وفق منطق سيادة القانون و الاسس التشريعية التي ترعاها الدولة كبناء فوقي يرغم ويلزم الجميع (1) .

إن سيادة القانون يعزز مبدأ الحوكمة حيث تكون فيه المؤسسات و الاشخاص و الكيانات الخاصة والعامة وبما

في ذلك الدولة, مسؤولين امام القانون ويطبق على الجميع بالتساوي , سيادة القانون من المبادئ التي نادت بها الثورة الفرنسية ويرونها فقهاء القانون أساس العدالة, وبذلك يخضع جميع الافراد والدولة بكافة مؤسساتها وموظفيها و إداراتها من جميع المر اتب للقانون ولا يكون لاي أحدٍ استثناء او امتياز على القانون فينتج عن ذلك مبدأ المساواة فلا اختلاف امام القانون, إن سيادة القانون هو الوسيلة لتعزيز الاطار التشريعي وتوفير هيكل تخضع له ممارسة السلطة لقواعد متفق عليها تكفل حماية كل حقوق الانسان والمساعدة في منع النزاعات العنيفة وتسوية المظالم وإزالة اسباب اللجوء الى العنف و الجريمة,جاء مبدأ سيادة القانون لتحقيق المساواة والعدالة والشفافية على جميع مؤسسات الدولة و افرادها ومن ثمْ تعزيز الاستقرار المجتمعي .(2)

يتطلب بناء السلام في العراق الالتزام بدولة مدنية حديثة ديمقراطية ترتكز على حكم القانون والدستور أي دولة المواطنة دولة القانون والمؤسسات وهي دولة قوية لا ضد المواطن و انما معه فالعراق يحتاج الى فضاء واسع من حق الاختلاف و الحرية ومن مجتمع قائم على اساس الشخصنة الى حالة من المؤسساتية التي تحكم بسيادة القانون بعيداً عن المحاصصة فمن الضروري اقامة اصلاحات تشمل مؤسسات الدولة وسياستها وقو انينها فبعد النزاعات يكون الهدف هو الاصلاح بشكل عام والتخلص من مسببات النزاع(3), مفهوم الاصلاح هو من أكثر المفاهيم تداولاً في الخطاب السياسي غير الرسمي والرسمي وهو احد اهم الاليات المطروحة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية, ويرى بعض الباحثين ان الاصلاح السياسي مرادف للتجديد (*) كونه عملية فكرية وعقلية مستمرة يتواصل من خلالها الحاضر والمستقبل وتتقاطع جملة من الخيارات الاستر اتيجية و الفكرية المطروحة في حركات دءوبة وحوارات دائمة تتجه الى أختيار الأصلح والأنسب من هذه الخيارات, وبأعتبارها تتطلب جهود الجميع في إمكانياتهم الواضحة ومو اقعهم المتميزة فهي عملية شاملة تتطلب القدرات والطاقات وكافة الامكانيات البشرية المتوفرة (4).

والاصلاح مفهوم يطلق على التغيرات السياسية والاجتماعية التي تسعى للقضاء على الفساد , وقد عرف قاموس اكسفورد الاصلاح بأنه التبديل او التغيير نحو الافضل في الاشياء ذات النقائض وبالاخص في الممارسات والمؤسسات الفاسدة وهو ينطوي جوهرياً على فكرة التغيير والتقدم الى الافضل.(5) ويمكن اتباع الأصلاحات الاتية(6) :

1 - اعادة هيكلة المؤسسات التابعة للدولة التي كانت طرفاً في انتهاكات حقوق الانسان ومصدراً للعنف .

2 - ازالة مظاهر المحاصصة بسبب القومية أو الاثنية أو العرقية أو الجنس وعلى الدولة ضمان عدم التمييز وضمان العدالة في التشريعات والاجراءات القضائية .

3 - توظيف استر اتيجية حقيقية لبناء الامن القومي الوطني العراقي وبالاخص بعد بروز تهديدات اقليمية للتدخل في شؤون العراق .

ثانياً - بناء الوحدة الوطنية

بناء الوحدة الوطنية(*) هي تلك العملية التي تهدف الى تحقيق التلاحم والاندماج بين مكونات الامة، من خلال مزج الجماعات المتميزة والمختلفة بعضها عن بعضها الآخر بخصائص ذاتية في نطاق سياسي واحد تحت سلطة مركزية واحدة وبقو انين تفصل كل اقاليم البلد وتنطبق على كل افراد المجتمع(7).

ان من مقومات الوحدة الوطنية نشر الالفة والمحبة بين أبناء الوطن ونبذ الشقاق و العنف و الخلاف ونشر لغة التسامح و الترابط والتكاتف ولانها جزء اساسي و مهم من قيمنا الوطنية التي يحتاجها المجتمع صغاراً وكباراً , فقد عرفها (نبيل شنب) بأنها وحدة المشاعر تجاه قضايا الامة والوطن و التو افق في البرامج وليس التصادم ووحدة الاهداف ومراعاة خصوصية جميع شر ائح المجتمع, ومن الناحية السياسية تعني الانصهار السياسي الذي يؤدي الى القضاء على الوحدات السياسية المتعددة في كيان واحد في النطاقين الداخلي والدولي (8).

ويرى الدكتور (عبد السلام البغدادي) أن الوحدة الوطنية هي وجود نوع من الوفاق والاتفاق على ثقافة وطنية مشتركة وإطار من التفاعل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بين النظام السياسي وجميع أعضاء الجماعة الوطنية

من جانب وبين الجماعات الاثنية المختلفة من جانب أخر بحيث يتحقق التلاحم والتفاعل بين جميع أعضاء الجماعة الوطنية بغض النظر عن خلفياتهم الثقافية والسياسية الفرعية وعن انتماءاتهم الإثنية المختلفة أو القبلية أو الإقليمية (9).

إن النظام السياسي الذي يبسط مبدأ الشراكة السياسية والاجتماعية والاقتصادية يجسد الحلقة بين المركز والأطراف و يرسخ النظام اللامركزي تحقيقاً للتو افق والتوازن في توزيع الواجبات والحقوق والمهام الوطنية، ويعطي الاجزاء والأطراف هامشاً أوسع في تملك وتسيير المؤسسات الإدارية والوظائف الحياتية (السلطة، المعرفة , والثروة) وسيكون أكثر إقناعاً بإمكانية تحصيل وحدة وطنية حقيقية و ايجابية، ولكن النظام السياسي هو بحاجة إلى جهد الشعب بمكوناته بكافة برموزه الشعبية والدينية، يمثل ركناً أساسياً وعموداً فقرياً في تعزيز التماسك الداخلي وتعميق خيار التو افق الأهلي وقبول مكونات الشعب المختلفة لقبول بعضها لبعضها الاخر سلوكيا و نفسيا وعقليا، من هنا تبرز أهمية تأسيس نمط العلاقات بين مكونات الشعب المختلفة على قاعدة التعايش والتساكن والتسامح والتعددية الموصلة إلى مفهوم الـ (نحن)، فتحقيق الوحدة الوطنية لن تبرز إلا برسوخ تلك القيم وتجذرها لتوفير بيئة وطنية واجتماعية تسمو دوما فوق اكراهات الماضي وتتصدى لدواعي الانقسام والتشرذم، وللنزعات المخلة بالنسيج الوطني ولكل سلوك ينخر جدار الوحدة الوطنية.(10)

نستنتج من ذلك أن تحقيق الوحدة الوطنية يقع عاتقها على النظام السياسي الحاكم والشعب بكل طوائفه والسبل المتوفرة لتحقيق ذلك .

تؤدي مؤسسات التنشئة الأجتماعية و السياسية دوراً بارزاً في دعم الوحدة الوطنية وترسيخ روح الأندماج الوطني الذي غالباً ما يتأكل في الدول ذات التباين الواضح في اللغات والأعراق والأديان فوجود التنشئة السياسية الصحيحة في الدول ذات التباين العرقي والإيديولوجي والطائفي يساهم بصورة كبيرة في رأب صدع الوحدة الوطنية وتعزيز الهوية الوطنية (11) .

ثالثاً - المصالحة والحوار الوطني

يتطلب النزاع المعاصر التطوير والابتكار للممارسات و الافكار التي تتجاوز التفاوض على القضايا الموضوعية والمصالح وفي التعامل مع التحديات والنزاعات المعاصرة نجد نقطة مهمة بين الابتكار والو اقعية وهي فكرة(المصالحة)(*) إن السعي للمصالحة يكون مبنياً على أليات مشاركة اطراف النزاع ومشاركة الافراد في علاقاتهم وتتطلب المصالحة ان تعطي مساحة للناس وفرصة للتحدث عن الماضي وذاكرة المظالم والألم الذي عانوا منه, أن المصالحة تعطي فرصة لأن نتصور الحل بطرق تعزز الترابط لان مستقبل حل النزاع مرتبط بالمتنازعين ففي ازمة أوكا عام 1991 بين امة الموهوك و حكومتي كندا و كيبيك قام زعيم الموهوك بالتفكير بقرارات وعرضها على شعبه توضح مدى التأثير البعيد يمتد لسبعة اجيال فالقرارات التي تتخذ اليوم تؤثر في الاجيال السبعة القادمة ,تمثل المصالحة نقطة التقاء المخاوف فتشير الى فضاء الاعتراف بالماضي و تصور المستقبل ان المصالحة بمفاهيمها الاربعة من (الرحمة , الحقيقة , العدالة , السلام) تعزز: (12)

1 - تعزز المصالحة لقاء بين التعبير المفتوح عن الماضي المؤلم و البحث عن صيغ لمستقبل مترابط.

2 - توفر المصالحة مكاناً لالتقاء الرحمة والحق .

3 - تعترف المصالحة بالحاجة الى وقت ومكان متساويين للسلام والعدالة لتصحيح الاخطاء و بناء وتصور مستقبل مترابط ومشترك في وقت واحد .

ويبين (جون بول ليدراخ) ان المصالحة تتطلب التراحم المجتمعي من التودد و التعاطف و الأنسنة (*) الاجتماعية من مسامحة المذنب والغفران والصفح والشفاء من الصدمة مثل عملية مشروع الشفاء في راوندا من خلال عملية غاكاكا,إن الصفح يتطلب الانفتاح على سياسة الذاكرة واعادة التأهيل الاجتماعي والنفسي في مجتمعات مابعد

الصراع فتعتبر المصالحة من الاليات بمايشبه الاسعافات الاولية لاعادة الامل بالحياة وتلك الاسعافات كماذكرنا مسبقاً من تسامح وصفح ومغفرة فالتسامح بدلاً من الانتقام واجراء التغيرات اوالاصلاحات يعالج مشاكل الصراع المدمر,فالمصالحة الناجحة هي التي تحاكي الاحاسيس والمشاعر لجميع اطراف النزاع سواء كانت ضمن نطاق الاسرة او القبيلة او القيادات السياسية و اقترانها بالعدالة الاجتماعية وتدفع مسار النزاع الى بناء السلام (13).

لقد تعثرت عملية المصالحة في العراق بسبب عدم التزام القوى المتصدرة للعملية السياسية بالاليات والقواعد الديمقراطية، وتمسكها بالولاءات التقليدية والفرعية وتغليبها على الولاء الوطني والبقاء على نظام المحاصصة الطائفية والعرقية الامر الذي يشكل مشكلة حقيقية امام المصالحة الوطنية بالاضافة الى ذلك تدخل القوى الاقليمية وتاثيرها المباشر وغير المباشر في عرقلة مساعي تحقيق المصالحة (14).

يعد تحقيق المصالحة الوطنية مسؤولية تضامنية يتحملها كل من الحكومة والاحزاب السياسية والبرلمان والشخصيات السياسية وكافة التيارات والقوى السياسية كافة ومؤسسات المجتمع المدني لتفعيل سياسات المصالحة وتعميم اهدافها وبرامجها ووضعها في سلم الاوليات ولم يعد هذا المشروع مجرد شعارسياسي بل أصبح جزءاً من الو اقع العراقي وركناً من أًركان الدولة فهو مشروع يمثل بحد ذاته مشروع اعادة انتاج الوحدة الاجتماعية على اساس وطني لتجاوز ألم الماضي وترسيخ قيم التعايش والعدالة وبناء السلام, وعلى المصالحة الوطنية ان تحافظ على وحدة العراق وعلى حقوق افراده وان لا تغيب عنها الياتها من العدالة الانتقالية (*) عندما يتولى تنفيذ المصالحة الساسة التفيذيون بالمشاركة مع الطبقة السياسية والمؤسسات الدستورية و القادة ومنظات المجتمع المدني والاحزاب يفترض بها ان تكون خياراً وطنياً ديمقراطياً مدنياً ويضمن رؤية جامعة للمصالحة بدلاً من ان تكون مجزأة ومرحلية وان لا تكون من طرف دون الآخروان تحافظ على التو افق والتوازن وان لاتؤدي الى تغيير سكاني ديموغرافي وان يتم تعويض اللاجئين واعادتهم الى أراضيهم وإعادة إعمار مدنهم بما يليق احترام كرامة المواطن وحقوق الانسان ,إن المصالحة الحقيقة هي المصالحة بصيغة الديمقراطية التصالحية لا الصيغة الثأرية الانتقامية او العقابية, ويمكن القول إن تحقيق الديمقراطية لا تتم إلابإنجاز مجموعة من المحاور كالاتي :(15)

1 - ملف الاندماج او الوحدة الوطنية الذي لا يتحقق الا في حدود انجاز مشروع المصالحة و الوئام والسلام والعدالة على مستوى الدولة .

2 - ملف التنمية بكل مستوياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية و ابعادها الاستر اتيجية وهي بحاجة الى السلام والامن.

3 - الاعتراف بوجود خصام ونزاع بين الكتل و القوى الاجتماعية والسياسية المتنوعة والمتعددة وامتد ليصل الى القواعد المجتمعية المذهبية والثقافية و الدينية مما جعل العلاقة سلبية ووقوعها في دائرة الصراع مما يهدد السلم والامن .

4 - الاعراف بالحاجة الى العمل الجاد و الجماعي لتغيير الطبيعة السلبية للعلاقة بين الكتل والقوى عبر اقامة علاقة ايجابية عن طريق المصالحة أي الاتفاق و التو افق بينهم .

5 . ترسيخ مبدأ المواطنة الدستورية

يتوقف بناء الدول و الانسان على الانظمة والقو انين و الالتزام بها ويعد ركيزة واعية تصل بالفرد الى سلم النجاح والتقدم وهذا ماطبق في المجتمعات الغربية , إن تطبيق النظام حالة تعتمد على الفرد بشكل أساسي وتابعة له قبل ان تتبع الدولة والسعي بتطبيق القانون تكون بمثابة السعي نحو الحياة.(16)

أن مبدأ المواطنة يتمتع المواطنين فيه بالحقوق السياسية والمدنية في دولة معينة (17) إن مفهوم المواطنة يتجاوز كل التصنيفات المتفرعة عن هوية المواطنين وجمعها تحت مظلة اوسع وارحب ويساوي بين جميع افراد الوطن ما دام جميعهم يستظلون بظل مفهوم المواطنة؛ ومفهوم المواطنة من الناحية القانونية "التمتع بالحقوق المدنية المرتبطة بالجنسية وتتمثل به حق التصويت في الانتخابات، ممارسة الحريات العامة المتعلقة بالمشاركة السياسية و حق

الترشيح، وتولي الوظائف العامة في اجهزة الدولة , وهي ايضاً صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق الممنوحة له ويلتزم بالواجبات أتجاه وطنه والتي يفرضها عليه انتماؤه لوطنه فضلاً على ان المؤشر السياسي هناك مؤشر الولادة أي ان المواطن ابن الوطن ولم يحرم حقوقه وهذا المؤشر حقيقي يعود الى الرومان أما المؤشر الاقتصادي يفيد بأن المواطن يساهم بموازنة الدولة ضمن شروط وله حق التمتع بالملكية (18).

ان تحقيق المساواة بين المواطنين في الوجبات والحقوق فلا استثناءات مهما بلغ شأنها لا لحزب ولا لشخصية و لا عائلة ولا لقومية او طائفة بتطبيق المواطنة ولا محسوبيات ولا محاباة أمام قاعدة المواطنة الدستورية الجميع سواسية تحت مظلة الدستور والقانون فأن دولة المواطنة الحقيقية هي الدولة التي تلزم الحيادية اتجاه الانتماءات و الهويات الثقافية للمواطنين أي لا احد فوق القانون فالفرص متاحة لكل المواطنين من تعليم و خدمات وصحة و توظيف دون تفرقة , و انصاف المواطن المظلوم دون ان يشعر بأنه مسلوب او مغبون أي تطبيق حيادية موضوعية ومنصفة لا تشعر بها أي طائفة او جماعة بأنها مهمشة او مستبعدة او مجروحة في معتقداتها او كرامتها او رموزها (19).

واحتل مفهوم المواطنة حيزا مهما لعملية الاندماج الوطني، بوصفه مدخلا إلى إرساء أنظمة الحكم الديمقراطية، وأساسا لعملية الاندماج الوطنية، وحجر الزاوية في بناء الدولة الحديثة , ان المواطنة في المجتمعات الحديثة تعني الهوية المشتركة التي تسعى الى ادماج الجماعات التي قد تكون اصلا متباعدة وتوفر مصدر لوحدة طبيعية فهي تتجاوز رابطة القرابة والدم الى الاهتمام بالتكوين السياسي وتناقضاته الخاصة بالجماعة أي ان كل المواطنين مشتركين لتقرير مصيرهم , ان المواطنة تجسيد لنوع من الشعب الذي يحترم مواطنيه كل فرد فيه الاخر ويتحلون بالتسامح أتجاه التنوع الذي يتميز به المجتمع(20).

وتعد المواطنة عامل بنيوي فعال في إنتاج الهوية الوطنية عبر الاندماج الوطني للجماعة السياسية متمثلة بالدولة، فالروح المشتركة الناتجة من اندماج الطوائف والأعراق والكيانات هي ما ستشكل الثقافة الوطنية الكلية والروحية كانتماء وولاء وقاعدة للهوية في تعبيرها المتنوع بخلاف جميع القواعد والروابط الأخرى التي لا يمكنها ان تؤمن الاندماج، كونها تستند الى هوية فرعية دون أخرى، مما سيقود إلى التعويم و التجزئة (21)

وفي المجتمع العراقي المتنوع، ترسيخ مبدأ المواطنة، هو من المتطلبات الاساسية في إنجاح بناء الدولة و تحقيق السلام و اقامة المجتمع على أسس صحيحة كخطوة نحو مجتمع متجانس ومتكامل, فأن المجتمع العراقي بأمس الحاجة الى نقطة بدء لبناء مجتمع متجانس وقبول الاخر و بث الثقة بين المكونات والجماعات لمعالجة المشكلات، فإقرار هذا المبدأ وتطبيقه سيساعد ويسهم في تحويل أوجه الاختلاف الديني، والعرقي ,والمذهبي،والمناطقي، والقبلي الذي يزخر به العراق إلى تنوع داخل الوطن الواحد، بدل من اعتماد التوافقية والمحاصصة القومية والطائفية التي تعمل على ترسيخ تلك التنوعات (22).

ولترسيخ مبدأ المواطنة يتطلب بناء ثقافة وطنية جديدة، قوامها الوحدة والتنوع واحترام التعدد بكل مستوياته وحماية حقوق الانسان اذ لا يمكن انهاء المشكل الطائفي من محيطنا وفضائنا، دون بناء ثقافة اجتماعية ووطنية جديدة، تعيد المكانة الى الوحدة بالاستناد الى احترام التنوع، وتتعامل مع تعدد الاجتهادات الفكرية والفقهية على أساس أنها من الحقائق التي تثري المجتمع والوطن، و ايضاً ان سن القوانين التي تجرم وتعاقب كل مواطن يمارس التمييز الطائفي تساعد في أن تنهي التمييز الطائفي من فضائنا الاجتماعي والوطني، والبدء بأتباع تنقية للمناهج التعليمية والتربوية والمنابر الاعلامية من كل القضايا التي تبث الكراهية المذهبية والدينية اما في اطار معالجة الانقسام الحاد والخطير في العلاقة بين الجماعات الاثنية، يمكننا ان نتبنى في هذا الاطار استراتيجية الاستيعاب، والتي تهدف احتواء الاختلافات داخل الدولة عن طريق السعي الى دمج واستيعاب الجماعات الاثنية الموجودة في اطار الهوية العامة, وهناك عدة انماط لهذه السياسة الاستيعابية منها الاستيعاب المادي والاستيعاب الثقافي والاستيعاب المؤسسي وهو اهم الأنماط و أكثرها فاعلية، ويعني انشاء مؤسسات اجتماعية وسياسية يشارك فيها جميع الافراد من مختلف الجماعات على اسس غير اثنية , حيث يرفض انصار هذا النمط من الاستيعاب قيام مؤسسات اجتماعية بصفة عامة وسياسية

بصفة خاصة على اسس إثنية.(23)

ولأضعاف تأثير القيم العشائرية اجتماعياً وسياسياً لابد من إحداث تغيرات في البنية الاقتصادية، والوعي المدني، ورفع منسوب الوعي الثقافي، وبناء الدولة القوية لان ضعف الدولة وغيابها هو من اهم اسباب تعزيز قوة العشيرة واضعاف مبدأ المواطنة،وفي الجوانب الثقافية والتربوية حيث تعد المؤسسة التعليمية من اهم المؤسسات يمكنها ان تهتم بمحور المواطنة والاهتمام بربط المواطنة بالتعليم لغرس مبادئ حقوق الانسان والقيم في نفوس التلاميذ منذ الصغر لخلق تنشئة اجتماعية قائمة على احترام الحقوق والحريات العامة، لتكون هذه الحقوق ممارسة مجتمعية وليس مجرد نصوص (24) .

يؤكد جويل مغدال أن قوة واستقرار الدولة من ضعفها تقاس في ضوء علاقتها بالمجتمع فالدولة القوية هي التي تتغلغل في مجتمعها وتكون قيمها الاقتصادية والسياسية في مصلحة المجتمع حيث تعلي من قيم المواطنة والثقة والتضامن بين المكونات المختلفة وايضاً تعلي الروابط الافقية القائمة على القواسم السياسية والفكرية المشتركة والمؤطرة بمنظمات المجتمع المدني والنقابات والاحزاب السياسية وتتكامل تنظيماتها كافة لتحقيق مصلحة المجتمع,والخلافات التي تقوم بين هذه التنظيمات لا تكون على أسس شخصية أو دينية أو قبلية أو عرقية وانما على أساس الاختلاف في طبيعة السياسات والبرامج وبهذا النموذج تنزع الدولة الروابط العمودية القائمة على الدين والعشيرة والانتماءات الاثنية (25).

فالاندماج هو مايجب ان تعمل به السلطات العراقية في علاقتها الافقية داخل المجتمع ومكوناته المتنوعة والذي يعبر عنه الاندماج الوطني، لتصل الى مخرج (التكامل) في علاقتها الرأسية وهو الاندماج السياسي, الامر الذي ينتج عنه عملية التفاعل والاندماج الايجابي اذا ما تبنتها السلطة فإنها ستصل بالوضع الامني والاجتماعي والاقتصادي الى مرحلة الاستقرار العالي.

أن عملية الاندماج الوطني تتميز بثلاثة أبعاد إذا ما اسقطت على المجتمع العراقي فإنها ستحقق الاهداف المرجوة وهي:(26)

1. البعد السياسي:- ويعني الاندماج السياسي وهي عملية تضييق الفجوة ما بين الجماهير والنخبة وبين الريف والمدينة، بين الاشخاص الذين يملكون والذين لا يملكون، وهذا ما يتناقض مع الاقصاء والتهميش والاستبعاد.

2. البعد الوطني:- ويهدف الى صهر الجماعات المختلفة عرقياً ولغوياً ودينياً والتحديد الواضح للهوية الوطنية ودعم الولاء الوطني بما يعنيه ذلك من الانتقال من نطاق الولاءات والهويات الضيقة المرتبطة بهذه الجماعات الى نطاق الولاء الوطني والهوية الوطنية للمجتمع الكلي.

3. البعد القيمي:- و يتطلب وجود حدٍ أدنى من الاتفاق والرخاء بين الجماعات المختلفة في الدولة الواحدة حول القيم والغايات العليا للمجتمع السياسي واجراءات واساليب ترتيبها ووسائل تحقيقها وآليات تسوية الاختلافات والصراعات والنزاعات.

رابعاً - اقرار العدالة الانتقالية

تعد العدالة الانتقالية اليوم إدانة قوية واسعة النطاق لكل أشكال الماضي الذي نتج عن الاستعمار او الحروب او انتهاك حقوق الانسان في الحرية او الحياة او العنف السياسي او العدالة بكل انواعه وهذا يعني وبعد الاف السنين لايمكن تجاهل الانتهاكات ببساطة بعد انتهاء النزاعات او الحروب , يتجاوز مفهوم العدالة الانتقالية حيزه من جبر الضرر او التعويض المادي للضحايا الى كونه شرطاً دولياً لانجاح مشاريع التنمية وزيادة دعم واسناد أممي وهذا مانصت عليه الوثيقة الخاصة بالامم المتحدة لحقوق الانسان, (27) إن مفهوم العدالة الانتقالية يمثل كامل نطاق الأليات والعمليات المرتبطة بمحاولة المجتمع لتفهم تراكمات الماضي وتجاوزها بغية إقامة العدالة وكفالة المساءلة وتحقيق المصالحة وهي عنصر بالغ الاهمية ضمن اطار عمل الامم المتحدة لدعم سيادة القانون, فهي تشمل المبادرات لتيسر معرفة الحقيقة والوصول الى الحق و الاليات القضائية وغير القضائية على حد سواء وجبر الضرر والمشاورات الوطنية

والاصلاح المؤسسي, تسعى العدالة الانتقالية الى مراعاة الاسباب الجذرية للنزاعات و انتهاكات حقوق الانسان بما في ذلك الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية الاقتصادية و الثقافية فهي تسعى الى معالجة الانتهاكات على نحو مترابط ومتكامل ومنع النزاعات المتجددة والعمل على بناء السلام (28).

الفرع الثاني: الاليات الدستورية

الدستور هو الوثيقة السياسية والقانونية الأسمى في الدولة والاطار العام الذي يحدد نظامها وينظم عمل السلطات فيها ويكفل الحريات والحقوق للأفراد والجماعات ويجسد تطلعات الشعب اليه ويحفظ حقوقهم وواجباتهم وتنقسم الدساتير الى نوعين جامدة ومرنة من حيث اجراءات التعديل عليها (29).

يعد الدستور من الناحية القانونية هو المرجع الاعلى للتشريعات والقوانين وهو الضامن الاساسي لحقوق الشعب والدولة ومن الناحية السياسية يتولى مهمة وضع النصوص التي تحدد هويةالدولة وشكلها ونظامها ويرسم تنظيم وادارة الدولة وفلسفة الحكم وحماية الحقوق والحريات الاساسية للمواطنين ويعزز فكرة سيادة القانون على المحكومين والحكام على حد سواء فهو مؤشر للدولة الحديثة وشرعية نظامها وسيادة الشعب (30) وعلى وفق رؤية المفكر العراقي فالح عبد الجبار فإن الدستور العراقي لسنة 2005 على الرغم من تخلله الكثير من البنود المثيرة للقلق الا انه يتضمن مواد حضارية بالغة الرقي قياساً بالدساتير العربية, (31) ويمكن بيان النقاط التي تبعث على الاستقرار وبناء السلام ممايأتي :-

1 - اكد الدستور العراقي أن تداول السلطة يكون عبر الوسائل الديمقراطية وبطريقة سلمية منصوص عليها في الدستور, والتداول السلمي للسلطة عامل مهم للحفاظ على الاستقرار الذي بدوره يحقق بناء السلام (32) .

2 - ولمواجهة الارهاب و الكيانات العنصرية و التطهير الطائفي ومحاربة من يمهد او يحرض او يبرر او يمجد وبخاصة رموز النظام السابق, والزام الدولة بمحاربة كل اشكال التهديد وحماية اراضيها يضمن توفير الامن والاستقرار وتحقيق التعايش السلمي (33).

3 - العراقيون متساوون امام القانون دون تمييز بسبب العرق او الجنس او الأصل او اللون او المذهب او الدين او المعتقد او الرأي او الوضع الاجتماعي او الاقتصادي(34), وبهذا المعنى يعني أن القانون يطبق على المواطنين وعدم تفضيل فئة على حساب الاخرى او التمييز بينهم ففي حالة حصول التمييز نكون امام عدم المساواة فعلى جميع الافراد أنْ يتمتعوا بالمساواة امام القضاء وبغير ذلك لايمكن الحديث عن محاكمة عادلة فقد اهتمت الدول في دساتيرها ووفق المعاهدات والمواثيق الدولية على الاهتمام بمبدأ (المساواة) ضمانة أساسية تؤدي إلى حصول الفرد على حقوقه من دون انتقاص, وهي من المبادئ الاساسية في المادة الاولى من الإعلان العالمي لحقوق الانسان المتمثلة بالحرية و الإخاء والكرامة وقد تبنى الاعلان العالمي لحقوق الانسان مبدأ المساواة حق اساسي للانسان وربطها بجميع الحقوق الاجتماعية و المدنية والسياسية والاقتصادية فالافراد متساوون في المثول امام القانون وبالتمتع بالحقوق و الواجبات, (35) وبمساواة الانسان امام الانسان من دون النظر الى وظيفته او عمله او مكانته تتحقق العدالة وعدم الظلم فالظلم مهلكة للبشر ويؤدي الى ترسبات في نفوس المظلومين وتحفزهم على الاخذ بالثأر وتخلخل المجتمع وجنوحه الى الفوضى والنزاعات فكلما اتسع نطاق العدل أحس الناس بالامان والعدل التام وزاد ارتباطهم و انتماؤهم الوطني وتفانيهم في سبيله والتضحية بالجسد والروح من أجله(36) .

4 - كفل الدستور للفرد العراقي الحق في الحياة والحرية والامن وعدم تقييدها او الحرمان منها وفقاً للقانون(37) .

لقد نجح الدستور نسبياً في تنظيم العملية السياسية لتقليل الصراع في العراق من فترة (2006 – 2010) وماكان بالامكان تقديم افضل من ذلك في الظروف والاوضاع السياسية والامنية في حينها من ضعف الوعي العام والثقافة الدستورية واحتدام الصراعات,(38) ولابد من مراعاة طبيعة النظام السياسي الحالي وطبيعة الشعب العراقي ذي

المكونات المعقدة وتحول العراق من دولة ذات مركزية شديدة الى دولة فيدرالية مركبة ومع التأثيرات المحيطة على المستويين الاقليمي والدولي وكتابة الدستور على عَجلْ مع تضمين بنود شبه جامدة وعدم قدرته على تنظيم العملية السياسية (2010 - 2018) ولتحول الصراع من حول النفوذ والسلطة الى صراع اجتماعي يدور حول الانسان والارض, لذلك فلابد من اجراء تعديلات جوهرية على بعض البنود محور الخلاف ليواكب التغيرات والمعطيات الجديدة ليكون عاملاً في تنظيم الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وجعله اكثر مواءمة ولتجنب الضعف القانوني والسياسي(39) .

المطلب الثاني : الآليات الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية لبناء السلام

تنوعت وتعدد الاليات الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية التي تسعى الى تحقيق بناء السلام فكل ألية من هذه الاليات تتناول جانب حيوي في الدولة فلايمكن تحقيق بناء السلام بدون تظافر جميع الاليات والتي سوف نتناولها بالتفصيل وكالأتي :-

الفرع الاول : الأليات الاجتماعية

لكل مجتمع خصائصه وصفاته التي تميزه عن غيره ومن وجهة نظر الفلاسفة فإن المجتمعات لها أهمية لاسيما انها تجعل الفرد قادراً على الانسجام والتو افق ويؤكد أوغست كونت ان المجتمع يتكون من عنصرين مهمين هما (الاستاتيكا – الديناميكية) اي (البناء والتفاعل) ومن نظريات الصراع التي مثلها ماركس ودارن درندوف اكد ان العلاقات الاجتماعية تقوم على التنافس والصراع بين افراد المجتمع لتساهم في الاستقرار بالمحصلة النهائية ,(40) ومن هذا المنطلق يمكن التوصل الى عدد من الاليات الاجتماعية من داخل المجتمع العراقي التي تشكل ادوات أو وسائل لتحقيق الاستقرار المجتمعي بغية الوصول الى تحقيق بناء السلام ومنها:

أولاً - التنشئة السياسية - الاجتماعية :

تعتبر التنشئة السياسية - الاجتماعية ذات أهمية كبيرة لانها عملية تدفع الافراد للانخراط بدرجات مختلفة في داخل النظام السياسي القائم وتأدية المساهمة السياسية وقد كان لهذه التنشئة اهمية في الفكر اليوناني القديم إذ أكدت أهمية تدريب افراد المجتمع لممارسة اشكال مختلفة من النشاط السياسي,اصبحت التنشئة السياسية - الاجتماعية جزء من النظم السياسية حيث اولت لها عناية كبيرة لضمان استقرار النظام وتنمية وتطوير الاتجاهات التي تنسجم مع النظام السياسي لدى الافراد منذ الطفولة (41).

يستند تماسك المجتمع وعلاقته بالنظام السياسي إلى الفهم المشترك للافراد داخل المجتمع للقيم والقواعد المشتركة التي تشملها الثقافة السياسية، ويصل الفرد الى درجة الفهم المشترك خلال مراحل حياته عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية السياسية التي تتضمن الوسائل والسبل التي يكتسب الافراد بواسطتها الالمام بقواعد السلوك والمعرفة والتصرف والمعايير التي تؤهلهم للمشاركة بفاعلية في نشاطات المجتمع(42).

والعلاقة بين التنشئة الاجتماعية والتنشئة الاجتماعية السياسية علاقة تكاملية، فالأولى تسعى لبناء شخصية الفرد، اما الثانية فتسعى لبناء الامة التي تقوم على بناء المواطن ويلتقي هنا الجانب الاجتماعي بالجانب السياسي(43) نستنتج من ذلك أن ألية التنشئة السياسية - الاجتماعية تنمي الشعور بالمسؤولية اتجاه المجتمع وتنمي الشعور بالمواطنة و التسامح ليكون الفرد قادراً على تأدية دوره اجتماعياً وسياسياً بصوره سلمية بعيدة عن العنف و التمرد .

ثانياً - المجتمع المدني

تنبع أهمية المجتمع المدني(*) بانه ليس مفهوماً جامداً وثابتاً وقابلاً للاستعمال في كل زمان وزاد الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني نتيجة للتحولات الديمقراطية التي شهدها العالم منذ نهاية الثمانينات وشيوع فكرة الاصلاح وما ر افقه

من حراك اجتماعي وسياسي في العديد من البلدان جعل موضوع المجتمع المدني يستحق الاهتمام ليكون ألية وشكلاً من أشكال التغيير بعد زيادة مركزية الدولة وعسكرة المجتمع, تبلورالمجتمع المدني بمفهومه الحديث والمعاصر بعد تأسيس الدولة العر اقية مع بداية المؤسسات الدينية و التعليمية والثقافية و الجمعيات و الاتحادات و النقابات وشهدت تلك الفترة حوارت ونقاشات تبلورت بأتجاهات سياسية وفكرية و اجتماعية من داخل المجتمع العراقي وجسدت دوراً ايجابياً وبارزاً فقد اراد المجتمع المدني ان يكون عابراً للطائفية ومجسداً لروح المواطنة والقضاء على الاحتلال البريطاني وتوحيد المجتمع العراقي ,لقد ساهم تأسيس الاتحادات المهنية والنقابات في قطاع المعلمين والمحامين والاطباء والصحفيين و الفنانين والجمعيات الفلاحية في تعميق وجهة المجتمع المدني في اربعينيات وخمسينيات القرن الماضي ولكن في اواخر الستينيات وضعت السلطات يدها على منظمات المجتمع المدني وغاب دورها تدريجياً نحو الانقطاع والتشوه دام خمسة وثلاثين عاماً (44).

هناك اتفاق على خطاب علم السياسة من زمن طويل على ترقب البدائل والمكملات لأشكال الدولة وتظهر منظمات المجتمع المدني في هذا الجانب موارد جديدة بالاعتماد على تأثير ناشطي المجتمع المدني وتوجيه السياقات بتشجيع مشاركة نظم التفاوض وبنى المجتمع المدني يمكن ان تكسر الجمود التقليدي للمصالح المنظمة وعلى الدولة ان تستمر بواجبها المفعل عن طريق الربط بين مواضع الخلاف والمصالح في شبكة تفاعلية تفاوضية للوصول الى حلول للاحتياج الاجتماعي والسياسي ويكون هدف الدولة تحقيق الرفاهية الكامنة في المجتمع وفي مؤسساته التقليدية وان المجتمع المدني جعل التغيرات السريعة من التحولات التقنية والاجتماعية وتاثيرات العولمة وكذلك توجيه الاليات السياسية نحو متطلبات المستقبل لن ينجح هذا التغير او التحديث اذا طبق بشكل متجمد بمعنى أي لم يشرك دو ائرواسعة من المجتمع في عملية تشكيله أي يجب ادخال ادوات مؤثرة من اجل الاسراع لبناء إرادة سياسية على قاعدة مجتمعية بقدر الامكان, إن السياسة المتمكنة من الحوار هي التي تعطي للأنسان أهميتة والاحساس بهمومه وامنياته وتاخذ كل ذلك على محمل الجد فالسياسة العادلة والمؤثرة هي التي تجعل الافراد قادرين على التواصل مع حكومتهم عن طريق انفتاح اساليب المشاركة السياسية وتتلاقى تنظيرات الخطاب السياسي للمجتمع المدني بوصفه مجال يناقش القضايا والمشاكل التي تدرك كمشاكل حياتية وتصل من ذلك الى قنوات اتخاذ القرارات في المؤسسات السياسية وتصبح قادرة على تحقيق أعلى درجة مشاركة للمواطنين في عمليات صنع القرار فيتحقق حشد رأس المال الاجتماعي للمجتمع المدني (45) .

إن عمل مؤسسات المجتمع المدني هو حق طبيعي و سياسي و مدني وضرورة مؤسسية وبنيوية في البناء الديمقراطي لتحقيق الاستقرار وبناء السلام وذلك لوجود جهة فاعلة ومؤثرة يتولى القانون حمايتها و لتقوم بدور الدفاع عن الحريات و الحقوق والصالح العام فهي ضرورية بوصفها تنظيماً من الأليات المعاصرة في التعاطي مع الحكم والحرية القائم على اساس استقلال المؤسسات الثقافية والسياسية والحقوق المعنوية والمادية للافراد في إطار علاقات انسانية يكفلها دستور وجهاز رقابي اخلاقي واعلامي بعيد عن اية تأويلات أو هيمنة,(46) تشكل منظمات المجتمع المدني رو ابط اجتماعية على الصعيد المجتمعي تربط فئات المجتمع وتبني الجسور بينهم فتتميز منظمات المجتمع المدني بلعب دور الوسيط بين المواطنين و النخب وتشكل الاساس التنظيمي لثقافة الديمقراطية والتواصل الاجتماعي فهو يجسد القيم السلوكية الاخلاقية الفضيلة من احترام راي الآخر والتسامح والاحترام والمساواة وقبول الاختلاف ويلتزم المجتمع المدني بهذه القيم في ادارة علاقاته مع مؤسسات الدولة او فيما بين مؤسساته وهذه القيم هي نفسها قيم حقوق الانسان والمواطنة وقيم الديمقراطية (47) .

أن تنظيم عمل مؤسسات المجتمع المدني في العراق سيكون عاملاً مهما في ترسيخ بناء السلام و اعادة تأهيل المجتمع العراقي في مرحلة مابعد النزاع كونها مؤسسات قائمة على المواطنة وليس القر ابة او العقيدة وتسعى الى اعادة بناء الدولة المتمدنة وتعمق الشعور بالانتماء الى الوطن حيث يلخص دور المجتمع المدني في بناء السلام بمايأتي: (48)

أ- التأكيد على مؤسسات المجتمع المدني بأنها ادوات سياسية حضارية تساهم في عمل اعادة بناء المجتمع العراقي

خال من الاحتكار والاستبداد بأنتهاج سياسة الشفافية و ابراز سلوك مدني وليس طائفياً او عشائرياً او اثني .

ب- إن أساس فكرة المجتمع المدني بأنها مؤسسات طوعية غير حزبية هدفها مساعدة المواطن العراقي البعيد عن اية مصالح و التركيز على الوطنية كغاية ومخاطبة الجميع من دون تمييز ولاغاية تتعلق بمصلحة معينة .

ت- هدفها ليس فقط خيري و تقديم الخدمات و انما هدفها تقليل الصراعات او ترشيدها فهي منظمات ديمقراطية حديثة ومستقلة تساهم في تضييف الفجوات الموجودة بين السلطة و المجتمع او بين الاقاليم والمركز.

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني من الفواعل الرئيسية لبناء السلام فهي تضم شرائح من الافراد و النخب الذين يسهمون بصورة فاعلة في تنمية المجتمع عبر ممارسة نشر الوعي حول السلام والتعريف بمخاطر الحروب و توعية المجتمع بضرورة التخلي عن السلاح وتضييق نطاق الصراع الاجتماعي من خلال ضم اكثر شرائح المجتمع المختلفة للعمل بعضها مع بعضها الآخر ونشر قيم التسامح والتصالح والسلام والتضامن وبناء القدرات المجتمعية و الاعلامية وخلق وسائل تعزز اعلام السلام لتكون اداة لقبول الاخر ونشر ثقافة التعايش , وتسهل مؤسسات المجتمع المدني بخلق بدائل متعددة للحوار السياسي من المشاركة و التوسط بين أطراف التفاوض و المفاوضات السياسية (49) .

ثالثاً - سياسات الذاكرة :

قال الفيلسوف الفرنسي (بول ريكور) إننا لا نملك مورداً اخر فيما يخص الإحالة الى الماضي سوى الذاكرة عينه بمعنى أن اللحظة التي يضاف فيها حدث او واقعة معينة الى رصيد الماضي تغدو لاحقاً جزءً من مكونات كيانه البنيوي ولبنة من نسيجه ولان جعبة الماضي محملة بالذكريات(50), فمن المستحيل نسيان الماضي فهو دائما يطفو على السطح فمن الافضل أنْ نذكره بطريقة بناءة والابتعاد عن الانفلات من العقاب واحقاق العدل بشكل يمنع ارتكاب انتهاكات جديدة لحقوق الانسان في المستقبل, فمن الواجب الاخلاقي عدم نسيان ضحايا الانتهاكات والصراعات فذلك يعد من أشكال الإهانة والظلم (51) .

ان عملية تخليد الذكرى لضحايا الحروب والنزاعات هي اداة حيوية تمكن المجتمعات على الخروج من دائرة الصراع والكراهية وهي من اهم الخطوات باتجاه بناء السلام وبهذا الصدد ذكر الخبير في الأمم المتحدة (فابيان ساليفولي) ان السياقات الانتقالية ذات تاريخ حافل بالانتهاكات الكبيرة لحقوق الانسان و ذاكرة الماضي ضرورية للأمتثال للعدالة وحقوق الانسان والتعويضات وضمان عدم التكرار,ان الجرائم الماضية التي ارتكبت من نظام قمعي او أثناء نزاع مسلح يجب معالجتها بشكل مناسب من اجل بناء مجتمع سلمي وديمقراطي, ان اصوات الضحايا يجب ان تؤدي دوراً واضحاً في بناء الذاكرة يساعد ذلك في انشاء حقيقة حوارية و ايضاً تكريم ضحايا و تخفيف التوترات القائمة تسمح للمجتمع بالتعايش السلمي مع ميراث الانقسامات(52)

هناك حاجة الى تعميم الشعور لدى الافراد بأن شعوباً قد حولت خبراتها إلى نجاح نذكر مثلاً اليابان غيرت مناهج التاريخ والتربية بعد القنبلتين الذريتين في ناكازاكي وهيروشيما واعتذار رئيس جمهوريتها وتحولها بعد ذلك الى قوة اقتصادية فهي تقيم ذكرى سنوية لالقاء القنبلة الذرية فالخروج من الذاكرة الحاقدة الى ذاكرة التوبة الوطنية وتنظيم مساحة للشعائر التذكارية وطنياً تعين على الخروج من الصدمة وحتمية التكرار وبناء اليات لمقاومة الفتنة وبناء مناعة الذاكرة (53) .

نستنج من ذلك المجتمع العراقي بأمس الحاجة الى آلية سياسة الذاكرة والاعتذار عن جرائم الماضي للتصالح مع الماضي والاعتبار من التجارب الماضية وذكر الاحداث المؤلمة بطريقة هادفة و الاتعاض بعدم العودة الى النزاعات و خوفاً من تكرار مأساة الحروب نفسها والخسائر البشرية والمادية بأعطاء حافز على تفعيل خطاب التسامح ونبذ الكراهية .

رابعاً - تفعيل دور المرأة :

ان الفلاسفة الذين نادوا بحقوق المرأة هم قلة وأشهرهم هو جون لوك (1704-1623) وقد اثرت افكاره في الانكليزي جون ستيورات مل الذي كان من اشد المدافعين عن المرأة ورغم ذلك استمرت معاناة المرأة ففي فرنسا اعدمت اشهر

مناضلات الثورة الفرنسية (أوليمب دو غوج)التي نشرت اعلان حقوق المرأة 1791 وقد استمر الوضع حتى القرن العشرين, إعلان حقوق الانسان الامريكي سنة 1776 أثر على الفكر السياسي والاجتماعي الغربي وترك تاثيرة أيضاً على المرأة التي بدأت تتمتع بجزء من حقوقها فقد اثرت الحرب العالمية (الاولى والثانية) بتغيير النسيج الاجتماعي و حصل التأثير الهائل على المجتمع والمرأة بعد فقدان 70 مليون قتيل, و وجدت المرأة نفسها وسط العمل الاجباري للنهوض بالمجتمع و بالمسؤوليات(54), وذلك لتغيير نطاق الاهتمام بالاسرة الى المجتمع ككل بأعتبار الاسرة هي من المجتمع تؤثر وتتأثر به ويعد هذا الدور تطوعياً تقوم به النساء وفقاً لمتغيرات المفاهيم المجتمعية والثقافة السائدة(55).

النساء اول من يعارضن الحرب ويحاولن منع التصعيد وبشكل جماعي وهذا واضح على مستوى العالم ففي سرلانكا 1984 قامت مئات من الناشطات النسوية المدنية بتشكيل (نساء من اجل السلام) واطلاق حملة تو اقيع وجمعت عشرة آلالف توقيع لحل الصراع الذي نشب بين (الحكومة و نمور التاميل) وقد وقفت آلالف النساء مرتديات اللون الاسود في حملة لوقف الحرب ضد صربيا في عام 1991 وقد استمرت لسنوات لمعارضة الحرب وعسكرة المجتمع , إن دور النساء يؤدي الى لفت انتباه الراي العام لغياب العدالة وتحفيز الدعم الشعبي وشكلت عاملاً اساسياً للتأثير في الساحة السياسية , وقد شكل قرار مجلس الامن 1325 (2000) هو قرار مفصلي اذا ربط وبشكل مباشر وللمرة الاولى بين تجربة المرأة في النزاعات و السلم و الامن وسعى الى تعزيز مشاركتها الفاعلة و جهودها المبذولة لمنع النزاعات وتسويتها وبناء سلام مستدام. (56).

وبناء على أهمية دور المرأة وما تقدم ذكره جزء صغير من تاريخ كفاح المرأة ودورها فهي حريصة على الحياة ولا يمكن ان تفرط بها فمن أجل محاربة مظاهر التهميش و التمييز ضد المرأة وأعادة تأهيلها في المجتمعات بمابعد النزاع لتفعيل المشاركة المجتمعية لها ومساهمتها في عملية بناء السلام للتأكيد لدورها كفاعل وليس ضحية للنزاعات وخصوصاً في بلد قد مر بحروب كثيرة (العراق) فلابد من تفعيل الاليات الأتية (57):

1 - وسائل تمكين المرأة معرفياً وعلمياً عن طريق القضاء على تكريس الصورة النمطية لتغليب دور الرجل على حساب المرأة في مراحل تعليمها, وتطبيق برامج محو الامية وخاصة في المناطق الريفية وتفعيل التعليم الالزامي لزيادة التحاق الفتيات في المدارس وفرض مر اقبة على العو ائل التي تتلكأ بأرسالهن الى المدرسة, والاهتمام بمناطق النزوح وفتح مدارس فيها ليتسنى لهن الالتحاق بالدراسة.

2 - تمكين المرأة اقتصادياًادخال المرأة الى سوق العمل وتشجيعهن على فتح المشاريع الصغيرة وزيادة فرص التدريب الموجة لها , وتفعيل قانون العمل العراقي رقم 37 لسنة 2015 لحماية المرأة العاملة ودعم مشاركتها في القطاع الخاص.

3 - تفعيل الدور السياسي للمرأة على الرغم من التحديات التي تقف عائقاً امام الدور السياسي للمرأة العر اقية يمكن توفبر امكانيات وفرص لتفعيل دورها عن طريق (58):

أ- تطبيق أليات محددة لدعم القيادات النسوية وبناء مهاراتها وقدراتها .

ب- الدعوة الى مزيد من التفاعل الايجابي مع حاجات المرأة ومطالبها .

ت- دعم اتجاهات التوعية الثقافية والاجتماعية الهادفة الى تعريف بدور وفو ائد مشاركة المرأة في العملية السياسية وأضعاف الاتجاهات التي ترفض ذلك .

ث- ضرورة قيام وسائل الاعلام بتوعية الرأي العام للدور الذي تقوم به المرأة في ضوء بيان دورها الاجتماعي ورسم صورة ايجابية لها وتطوير بعض القيم الحضارية التي تتفق مع الو اقع المتغير مثل تغير النظرة اليها من حيث كونها انسانة واعتبار عملها وتعليمها هدفاً وقيمة أساسية وحث المثقفين والمفكرين الى تسليط الضوء على قضاياها لكي تحظى بأهتمام بالغ .

الفرع الثاني : الاليات الاقتصادية لبناء السلام

إن ضعف البنى الاقتصادية في غالبية بلدان العالم الثالث تكون سبباً في ضعف البنى السياسية فيها، إن عمل

النظام الاقتصادي ومستقبله يعتمد الى حد مؤثر على الية تخصيص الموارد الاقتصادية الموجهة من السلطات الحكومية وعلى النجاح الذي تحققه لتعبئتها لهذه الموارد(59), وعلى الرغم من تميز العراق بوجود وفرةٍ في الموارد الاقتصادية و فرصة للتطور الاقتصادي، الا انه يصنف ضمن الدول المسماة بالاقل تطوراً وذلك لان اقتصاده يتميز بانخفاض مستوى الدخل الفردي، وسوء توزيع الدخل, وعدم التناسب في الانتاج، وارتفاع مستوى البطالة، والتفاوت غير المتكافئ في الصناعة والتجارة .(60)

يبين التاريخ الحديث أنه بتوفر ظروف مناسبة من الممكن التغلب على العقبات الكبيرة وتحقيق معدلات نمو جيدة وذات مستوى مرتفع من التطور الاقتصادي خلال فترة معقولة من الزمن فمثلاً ان دول كل من كوريا الجنوبية وسنغافورة و ايرلندا وتايوان حققت تطوراً اقتصادياً مدهشاً خلال فترة من الزمن بوجود الاخلاص في العمل ورؤية واضحة ومهارة الزعماء الوطنيين, وفي حالة العراق وبالاستناد الى خمسة مبادئ اساسية تكون لها صله مباشرة لخلق اقتصاد عراقي جديد منها : (61)

1 - الشفافية والانفتاح في المؤسسات العر اقية .

2 - تطوير القطاع الخاص عن طريق حو افز قوية تشجعه على الاستثمار.

3 - التواصل والاندماج المالي والاقتصادي الوثيق مع المجتمع الدولي و شعور الدولة بالمسؤولية المالية .

4 - اتباع مستويات عالمية وممارسات عملية بهدف تقليل الروتين وزيادة الكفاءة .

5 - تأمين شبكة أمان اجتماعي تلبي حاجات الافراد وفتح الافاق الممكنة لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي .

إن من أهم أليات الاقتصادية التي تساهم في الاستقرار الاقتصادي في مرحلة مابعد النزاع وبناء السلام :

1 - تعزيز وسائل الشفافية وهدر المال العام ومكافحة الفساد .

2 - تطوير وتأهيل القطاعات الاقتصادية النفطية وغير النفطية واستغلال فرص التنمية المتاحة وتوفير ظروف محفزة وجاذبة لاستثمارات القطاع الخاص .

3 - ايجاد نظام مالي واداري كفوء لحاجات ومتطلبات الاستقرار والتعافي الاجتماعي والسياسي وديمومة عملية السلام المستدام للوصول الى مؤسسات مرنة.

4 - تفكيك ظاهرة الفساد بكل أنواعه (الفساد على الصعيد السياسي والفساد الاداري والمالي و القضائي و الاقتصادي) بوضع قو انين لمكافحة الفساد ومحاسبة ومسائلة المخالفين ومنها الافصاح عن الذمم المالية لذوي المناصب وتفعيل قانون حرية الوصول للمعلومات, انشاء جهازرقابي يضم جميع الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد لضمان استقلالية الحد من التدخلات. (62)

5 - اتباع سياسة اقتصادية تساهم في القضاء على أعداد البطالة بأنشاء انشاء برامج ومشاريع تنموية تساهم بتوفير فرص العمل .

6 - تعزيز التعاون بين القطاعين الخاص والعام لتوفير فرص عمل كبيرة .

7 - تعزيز برامج الابتكار والريادة وحاضنات الاعمال بما يساعد الشباب في التشغيل و ايجاد مشروعات عمل تناسبهم.

8 - احتواء النسبة الكبيرة من الشباب النازحين والعمل على حمايتهم من الانخراط بالعمليات الارهابية .

9 - تعزيز دور المرأة في عملية التنمية والبناء لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص(63) .

الفرع الثالث : الاليات الثقافية لبناء السلام

لا شك في ان ماتعرض له المجتمع العراقي من حروب وهزات واحتلال وشيوع الجريمة والفساد و انتشار ثقافة العنف اثارة نار الحقد و التطرف تركت بصمتها في المجتمع العراقي, فلتحقيق التعايش المشترك في المجتمعات المتعددة الثقافات

لابد من الاتحاد في ثقافة مشتركة أخيره تنمو في ظل تفاعل الثقافات المتنوعة مع احترام خصوصية الأخر فالتعاون والتفاهم المشترك يساعد في غرس مشاعر الثقة و اندماج الثقافات فمن الطبيعي ان يتأثر المجتمع بالعوامل الايجابية والسلبية فهناك عوامل تساعد توثيق أواصر العلاقات وترشيد مسارها وأخرى تسبب الاضرار و اثارة الفتن والخلافات وهنا تحتاج المجتمعات الى أليات ثقافية داعمة للاستقرار وبناء ثقافة بناء السلام ومنها :(64)

اولاً - دور الدين :ضرورة ان تتولى المؤسسات الدينية ترسيخ ثقافة التسامح وبناء السلام وتبني منهج الاعتدال و الوسطية (*) عن طريق المحاضرات و الخطب الدينية وتوضيح جوهر الاسلام الذي يعمد الى ثقافة اللاعنف في تأدية رسالته السماوية وذلك لاسقاط ادعاءات الارهاب وخاصة توظيف الدين لهذا الغرض. (65)

ثانياً - توظيف التعليم : تصور المفكرين ان اداة نشر الثقافة العلمية ومفتاح الاصلاح هو التعليم بهدف بناء وتربية جيل جديد سوي ثقافياً وجسمانياً,(66) ان للتعليم اهمية كبيرة في حياة الفرد فله فائدة معرفية واسعة تتجسد في الحصول على خبرات ومعلومات علمية وفنية نافعة وفو ائد اخلاقية وتربوية مهمة في اكتساب المرء سلوكيات وعادات مهذبة وطيبة لان العلم اساس رقي المجتمع والفرد اساس قوة الدولة وتفوقها على اقرانها والتاكيد في العلم ليس على العلم المادي وحده و انما ايضاً العلوم الانسانية من العلوم التربوية والسياسية والنفسية والدينية والاخلاقية , ان هدف التعليم كما يراه افلاطون هو توجيه الشباب الى معرفة القو انين الصحيحة ذلك لتأثيرها الفعال في تكوين اخلاق المواطن وثم اخلاق المجتمع ككل ويجب ان يكون النظام التعليمي تحت رقابة الدولة وبشكل الزامي لكي يتحقق الهدف التربوي وهو خلق المواطن الصالح فقد كانت غاية العلم عند كل من افلاطون وارسطو هي غاية أخلاقية. (67)

تهدف جهود بناء السلام الى توظيف اكبر عدد من الوسائل ومحركات التهدئة والبرامج في قطاعات متعددة ومن هذه الوسائل التعليم فأدخال البرامج التدريبية والتعليمية في المدارس والجامعات والحملات الاعلامية و العروض التعليمية من شأنها تحقيق الجهود الرامية اليه,(68) ان اتباع عملية التعليم الاجتماعي المبني على المشاعر بهدف ترسيخ مفهوم التعليم الاجتماعي وادخاله جزءاً اساسياً في المناهج فهو يستند على خمسة جو انب اساسية من الادارة الذكية كالتعبير بشكل مناسب عن المشاعر و الوعي الذاتي و الوعي الاجتماعي كالتعاطف مع الاخرين وزيادة مهارات تنمية العلاقات مثل العمل المشترك و التعاون و اتخاذ القرارات بطريقة مدروسة (69) ,ان تزودنا بكل الانواع المختلفة من التعليم الرسمي والتعليم الديني وكل انواع التعليم تركز لدى الافراد أمكانية اذكاء الاحترام والمحبة وتنمي المهارات المطلوبة للتعايش السلمي(70), ومن المهم ذكره ان التعليم المستند الى المهارات الحياتية يشجع على الوقاية من العنف وبناء السلام عن طريق المهارات وتنمية المعارف والقيم والتوجهات المطلوبة لاحداث تغيير سلوكي يمكن الشباب والاطفال للقيام بما يمنع وقوع العنف والنزاعات وبشكليهما الخفي (العنف البنيوي) والواضح للعيان وتفضيل الحل السلمي للنزاعات وبذلك يخلق جو وظروف مؤدية الى احلال السلام سواء على المستوى الشخصي نفسه او بين الافراد او بين الجماعات او على المستوى الوطني والدولي (71).

1 - تشريع قو انين لمحاربة العنف الاسري داخل المجتمع والتي تكون جواً أمناً من الناحية الاجتماعية والفكرية وازالة الفوارق بين الجنسين وأرساء أسس التسامح والسلام داخل الاسرة .

2 - المساهمة بإعادة إحياء التراث العراقي فهو تساعد على اعادة البناء الاجتماعي بالتأكيد على الشعور بالانتماء والهوية وبناء الثقة في المجتمع المنقسم .

3 - تجديد الفكر الثقافي والحضاري في ضوء التطلع الى التقدم والتطور والتطبيق العملي في مشاريع لا الاكتفاء بالامنيات والاقوال .

4 - اعتماد سياسة تنموية قائمة على رعاية الشباب والاطفال لأستثمار مستقبلهم من خلال اعداد خطط استثمارية تعمد على تنشئة الاجيال للتسامح والتعايش بعيدة عن الارهاب والعنف تبدأ من رياض الاطفال والبيت والمدرسة والاهتمام بشاطات الفنية والبدنية .

5 - التأكيد على دور الاعلام في تعزيز بناء السلام وزيادة الوعي الاجتماعي والثقافي والسياسي بواسطة الدعوة الى نشر

ثقافة السلام والوحدة الوطنية و استقطاب الجماهير لتوحيد الهدف الوطني وتنبيه الشعور بالانتماء للوطن و تحصين الاطار الداخلي للمجتمع من الاشاعات والتشكيك والفكر الهدام ولتصدي للغزو الثقافي المستهدف للقيم الوطنية والهوية والمهم دور الاعلام في إعلاء القيم السامية والفاضلة ومحاربة الادوار الاجتماعية التي تناهض عملية بناء السلام والتعايش (72) .

نستنتج من الاليات الفكرية العملية أنها تعمل على ازالة مسببات العنف و الانقسام والتفرقة وتعمل على ترصين المجتمع من الجبهة الداخلية و العمل على زيادة التماسك المجتمعي و بناء المجتمع ابتداءً من الاسرة لتحقيق التعايش السلمي والوحدة الوطنية لتحقيق بناء السلام .

خلاصة القول يمكن تحقيق التكامل الذاتي العراقي كما بينها المفكر العراقي ميثم الجنابي في كل من: (73)

1 - بنية الدولة والتكامل الشرعي اي إعادة بناء الدولة العر اقية حيث تتحول السلطة فيها إلى أجيرٍ اجتماعي يتم أختباره وقابل للتسريح بأتباع قانون الانتخاب وهنا يتحقق التداول السلمي للسلطة

2 - الواجبات والحقوق على كل المستويات التي تكفل للجميع المساواة التامة امام القانون وهنا يتحقق سيادة القانون .

3 - المجتمع المدني يؤدي دوراً في ترسيخ قيم المساواة والحرية والحقوق و العدالة في ضوء تفعيل واشراك النقابات والنوادي والحركات الاجتماعية المتنوعة كافة.

4 - الاقتصاد الحر القائم على أساس ألية السوق المضبوط بقيم الرقابة القانونية التي تسعى الى تنظيم فعلة بما يخدم التطور المتناسق للأفراد والمجتمع والتحرر من هيمنة السلطة .

5 - التعليم والتربية في خدمة التحرر الاجتماعي والتنمية فيصبحان المعيار المباشر وغير المباشر لامتحان الاحزاب والسلطات المتعاقبة على ان يتم توجيه النسبة الاكبر من ميز انية الدولة لها .

6 - الصحة فهي جناح الطيران السريع للعراق وطرف اخر للتربية والتعليم وتجربة البناء الجديدة .

7 - التقافة هي الروح الفعالة في تسريع التطور الاجتماعي والاقتصادي وترسيخ القيم الانسانية ومعاييرها في كل الميادين .

ان اتباع الاسلوب العقلاني والو اقعي هو السبيل الوحيد لتفعيل قوة ذاتية وجعل العراق في نهاية المطاف قوة عالمية .

الخاتمـــة:

ان بناء السلام من المفاهيم الحديثة التي أخذت مكان واسع واصبح العالم يتأمل بتحقيق بناء السلام للتخلص من الحروب التي بدءت تأخذ منحى أخطر من الحروب النووية والذرية,وفي المجتمع العراقي الذي يتميز بالتنوع و التعدد في الاعراف و الاديان والطو ائف ونتيجة لتعرضه الى الحروب و الصراعات دمرت البنية التحتية وزرعت الفتنة والطائفية مزقت النسيج الاجتماعي ,فضلاً عن المرور بتجربة جديدة لم يعهدها من قبل وهي التحول الديمقراطي اصبح المجتمع العراقي بحاجة ماسة الى مقومات تتو افق مع المعطيات المتوفرة ,والتي تعمل على إعادة البناء الاجتماعي و الثقافي السياسي,و اتساقاً مع سير البحث يمكن القول تحققت صحة فرضية البحث الى انه بتو افر مقومات بناء السلام يمكن التوصل الى مجتمع تتحقق فيه الوحدة الوطنية يتمتع بالاستقرار وبناء السلام .

الهوامش :

(1) هارولد لاسكي , أسس السيادة , تقديم وتحرير محمد عفيفي , ط 1 , مصر الجيزة , وكالة الصحافة العربية (ناشرون), 2022 , ص 5.

(2) للتفاصيل ينظر:عز الدين المحمدي ,سيادة القانون والاعتدال طريقنا للسلام والتنمية والاستقرار,مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية , مجلد 8 , عدد خاص بالمؤتمر الدولي الاول الخاص بجامعة الانبار, جامعة الانبار, 2018 , ص ص 497 501-.

(3) زيد ر افع سلطان و فراس عبد الكريم , مصدر سبق ذكره , ص ص 184-183 .

(*) التجديد عده (رشيد رضا) الريق الوحيد والأقوم لأنهاض الامة من ضعفهاوالتي يقودها رجال من ساستها للوصول بها الى مصافي الامم و اقالة من عثراتهاوالضرب على أيدي المتسلطين والظالمين من أبنائها.المصدر:رائد جميل عكاشة , محمد رشيد رضا :جهوده الاصلاحية ومنهجه العلمي , ط 1 , الاردن , المعهد العالمي للفكر الاسلامي , 2007 , ص 267.

(4) عقيل الخفاجي ,الفساد والاصلاح (الصحافة الدولية وقضايا الاصلاح السياسي) , ط 1 , ب م , العربي للنشر والتوزيع , 2016 , ص 15 .

(5) احمد ابراهيم الورتي , مشاريع الاصلاح في الشرق الاوسط (بين طموحات الشعوب ومصالح الدول الكبرى : دراسة تحليلية مقارنة) دمشق , دار الزمان للطباعة والنشر, 2012 , ص 29 .

(6) زيد ر افع سلطان و فراس عبد الكريم , مصدر سبق ذكره , ص 185.

(*)الوحدة الوطنية وفق لرأي دكتور ناظم عبد الواحد الجاسور تعني عملية تحقيق الاندماج الاجتماعي والتلاحم بين عناصر الأمة من خلال مزج الجماعات المختلفة، والمتميزة بعضها عن بعضها الآخر بخصائص ذاتية عرقية ومذهبية ضمن نطاق سياسي واحد تسيره سلطة مركزية واحدة، وبقو انين ساري مفعولها على كل أقاليم الدولة، وتنطبق على كل الافراد في المجتمع بدون محاباة أو أي تميز على أساس اللون أو الدين أو القومية أو الجنس المصدر: ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية،ط1، بيروت , دار النهضة العربية .2008،ص685.

(7) صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي (الاسس والابعاد) ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية , 1990, ص322-321.

(8) صالح محمد حميد , دور الاذاعات المحلية في ترسسيخ مفهوم الوحدة الوطنية , ط 1 , عمان - الاردن , دار غيداء للنشر, 2015 , ص 61 .

(9) عبير سهام مهدي , مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق , مجلة السياسية والدولية , العدد 22 , الجامعة المستنصرية , كلية العلوم السياسية , 2012 , ص 182.

(10المصدر نفسه , ص 179 .

(11) رعدحافظ سالم، التنشئة الإجتماعية و أثرها على السلوك السياسي، ط1، دار و ائل للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص ص8 – 10.

(*)تعرف المصالحة الوطنية بأنها عملية التو افق وتنشأ على اساس علاقة بين الأطراف المجتمعية والسياسية وتستند الى قيم ازالة صراعات الماضي والتسامح من خلال أليات محددة وإجراءات تهدف الى الوصول الى نقطة اتفاق و التقاء و ايضاعرفها البعض صيغة تفاهم بين افراد الوطن للوصول الى اتفاق لانقاذ الوطن من الازمات واعادة مساره الى الطريق الصحيح : المصدرزينب صلاح الدين , المصالحة الوطنية في ظل السياسة الجنائية الحديثة , ط 1 , ب م , دار المصرية للنشر و التوزيع , 2018 , ص 7.

(12) جون بول ليراخ , بناء السلام (مصالحة مستدامة في المجتمعات المنقسمة), مصدر سبق ذكره , ص 41 – 42 .

(*) الأنسنة تعرف بأنها العقلانية الانسانية الشاملة للعواطف والوجدان والعقل الانساني المفطور على حب المعرفة والساعي بطموح الى تطوير ذاته و أنسنة العالم من حوله ليكون عالماً مؤنساً ومكاناً يمكن العيش فيه ,من دون ان تحمل صبغة دينية ميتافيزيقية أو صبغة رومانسية تحوله من كائن طبيعي الى نصف اله ومركز للكون والوجود .المصدر:جورج الفار, أفاق فلسفسية :(أمكنة و اناس و أفكار) , ط1 , الاردن – عمان , داريافا للنشر والتوزيع , ,2012, ص 246.

(13)حازم موسى حمد , مصدر سبق ذكره , ص ص 168-167.

(14)خيري عبد الرزاق جاسم، العملية السياسية في العراق ومشكلات الوصول الى دولة القانون، مجلة دراسات دولية , المجلد 9 , العدد 39 , بغداد ، مركز العراق للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2009، ص ص63-61.

(*) العدالة الانتقالية هي التدابير القضائية و غير القضائية التي تتبناها الدول من ال معالجة ما ورثتة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان وتتضمن برامج جبر الضرر وتشكيل لان و اشكال متنوعة من الاصلاحات التي تشمل مؤسسات الدولة ,هي ليست نوعاً من انوع العدالة و انما هي مقاربة لتحقيق العدالة في فترات الانتقال من قمع الدولة او النزاع من خلال تعويض الضحايا و وتقديم اعتر افات بحقوقهم و ترسيخ الثقة المدنية وسيادة القانون, فهي تفتح الطريق لتحقيق المصالحة الوطنية فبدونها تكون الدولة عرضة لار اقة الدماء والانتهاك والتي سيقف وراءها السعي للأنتقام المصدر:عبد القادر الهواري , فقه العدالة الانتقالية (استر اتيجيات مستقبل تحول المتمعات و الدول , ب م , بيلونيا للنشر والتوزيع , 2021, ص ص -16 17 .كذلك ينظر عمرو خيري عبد الله وأخرون , دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام و حل النزاعات ,مصدر سبق ذكره , ص 143.

(15) للتفاصيل ينظر:حسن نافع وأخرون , مراجعة : نظام بركات وعبد الفتاح الرشدان , العالم العربي من الانقسام الى المصالحات , المملكة الاردنية الهاشمية , دائرة المكتبة الوطنية , 2019, ص ص -153 167 .

(16 خالد حوير الشمس , مجتمعات ملحوظات في المجتمع العراقي , ط 1 , عمان , مركز الكتاب الاكاديمي , 2021 , ص 29 .

(17)جفري روبرت واليستر ايدوروز، القاموس الحديث للتحليل السياسي، ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي، ط1، لبنان،الدار العربية للموسوعات ,

1999، ص66.

(18)كاظم شبيب، المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة، ط1، بيروت – لبنان , التنوير للنشر، 2011، ص ص 339-338 .

(19)كاظم شبيب , مصدر سبق ذكره , ص 336.

(20) للتفاصيل ينظر: امل هندي الخزعلي , اشكالية المواطنة في الخطاب الاسلامي المعاصر , , مجلة العلوم السياسية, العدد 31 , جامعة بغداد , كلية العلوم السياسية , 2005 , ص ص -101 104 .

(21) سامي خالد، مصدر سبق ذكره ، ص49.

(22) سامي خالد , مصدر سبق ذكره , ص ص 8 – 9 .

(23) حميد فاضل حسن , المواطنة وإشكالية المباعدة بين الاطر النظرية والممارسات التطبيقية (العراق انموذجاً) , مجلة قضايا سياسية , العدد 56-45, جامعة النهرين , كلية العلوم السياسية , 2016,ص ص 143-141 .

(24)الصدر نفسه , ص ص 143-141 .

(25) احمد بعلبكي وأخرون , جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والامة في الوطن العربي, ط 1 , بيروت , مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات , 2014 , ص 31.

(26) رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، ط2، العراق - الموصل، مطابع التعليم العالي، 1989، ص ص365-363.

(27) خميس دهام حميد وامنة داخل مسلم , العدالة الانتقالية دراسة مقارنة بين دولة جنوب افريقيا و العراق , عمان , دار الجنان للنشر والتوزيع , 2017 , ص ص 22-21.

(28) محمد علي سويلم , العدالة الانتقالية دراسة مقارنة , ط3 , ب م , المصرية للنشر والتوزيع , 2019 , ص 4 .

(29) قاسم كاظم علك , أليات بناء الدولة المدنية في العراق بعد 2003 , العراق – بغداد – مركز دراسات العراق , 2019 , ص 77.

(30) نديم الجابري , البعد السياسي والفكري في كتابة الدستور العراقي الدائم , بغداد , مؤسسة الفضيلة للدراسات و النشر , 2019 , ص 1 .

(31) فالح عبد الجبار , نحن والدستور , مجلة اوراق ديمقراطية أراء في الدستور العراقي , العدد (6) , معهد العراق للدراسات الاستراتيجية , العراق , 2005 , ص 10 .

(32) المادة رقم (6) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005 .

(33)المادة رقم (7) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005 .

(34)المادة رقم (14) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005

(35) للتفاصيل ينظر:هتاف جمعة صبحي , مبدأ المساواة في تولي الوظيفة العامة بين النظرية والتطبيق (دراسة مقارنة) , ط 1 , الرياض , مكتبة القانون والاقتصاد , 2014 , ص ص -46 52 .

(36) اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي , التنشئة السياسية للطفل , جمهورية مصر العربية , وزارة الاعلام , الهيئة العامة , 1988 , ص 36 .

(37)المادة رقم (15) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005 .

(38)نديم الجابري , مصدر سبق ذكره , ص 36 .

(39) المصدر نفسه , ص 34 .

(40) نبيل عبد الهادي , مقدمة في علم الاجتماع التربوي , عمان – الاردن , دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع , 2009 , ص ص 90-89.

(41) ناظم عبد الواحد الجاسور, موسوعة علم السياسة , ط 1 , الاردن – عمان , دار مجدلاوي للنشر والتوزيع , 2004 , ص 123.

(42)صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اسسه و ابعاده، مصدر سبق ذكره، ص347.

(43) احمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، عمان، مكتبة المنار، 1985، ص15.

(*)عرف المجتمع المدني انه مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة و المؤسسات التي تشغل المجال العام بين الاسرة والدولة في مساعيها لتحقيق مصالح افرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير التراضي و الاحترام والتسامح والادارة السليمة للتنوع والخلاف المصدر: محمد احمد نايف، مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، ط1 , عمان – الاردن , دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2012، ص29.و ايضاً ركز (جون كين) في تعريف المجتمع المدني على خصائصة ومكوناته فبالنسبة له يمثل المجتمع المدني هو مجموعة من المنظمات غي الحكومية التي تكون اغلبيه فيها معقدة و مركبة من الافراد والجمعيات والجماعات والحركات الاجتماعية والمبادرة المدنية ويشجع فيه على فضائل كالتضامن والتواصل و قبول الاخر والتسامح واللاعنف و العدالة والحرية والتفتح :المصدر لقرع بن علي , المجتمع المدني في منطقة الخليج العربي دراسة حالة الكويت , ب م , مركز الكتاب الاكاديمي , 2019 , ص 20.

(44) للتفاصيل ينظر: عبد الحسين شعبان , نو افذ والغام المجتمع المدني (الوجه السياسي الأخر) , ط 1 , بيروت , دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع , 2009 , ص ص -13 20.

(45) للتفاصيل ينظر: توماس مايرو أودوفورهولت , المجتمع المدني و العدالة , ترجمة : راندا النجار وأخرون , القاهرة , الهيئة المصرية العامة للكتاب , 2010 , ص ص 36 – 38 .

(46) هدى هادي محمد , مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل الدور السياسي للمرأة في العراق(منظمة تمكين المرأة أنموذجاً) , مجلة دراسات أقليمية , العدد 51 , جامعة الموصل , كلية الحقوق , 2022, ص 108 .

(47) لقرع بن علي , مصدرسبق ذكره , ص 34 .

(48) محمد محي الجنابي , مصدرسبق ذكره , ص 192.

(49) شيرين محمد كاظم ومحمد حميد علوان , الخدمة الاجتماعية وبناء السلام في المجتمع العراقي دراسة ميدانية في منظمات المجتمع المدني , مجلة لارك للفلسفة و اللسانيات و العلوم الاجتماعية , مجلد 2 , عدد 45 , جامعة واسط , كلية الأداب , 2022 , ص591 .

(50) ثامر عباس , اصطناع الماضي :الجماعات المهمشة بين اختلاف التاريخ وتلفيق الذاكرة , ط 1 ,سوريا – دمشق , دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع , 2019 , ص ص -26 27 .

(51) خميس دهام حميد , مصدرسبق ذكره , ص 20 .

(52) UNITED NATIONS HUMAN RIGHTS ,Expert : Memory is key pillar for healing democracy and peace متوفر على شبكة المعلومات الدولية على الرابط التالي https://www.ohchr.org/en/stories/2020/10/expert-memory-key-pillar-healing-democracy-and-peace وقت النشر 2020 وقت الزيارة 14/5/2022 .

(53) مجموعة مؤلفين , التأريخ الشفوي , مقاربات في العمق السياسي العربي (فلسطين والحركات الاجتماعية) , ط 1 , بيروت , المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات , 2015 , ص ص -147 149 .

(54) خلود رشاد المصري , النسوية الاسلامية ودورها في التنمية السياسية في فلسطين الرئيسية , ط 1 , لبنان – بيروت , مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات , 2016 , ص ص 21-20

(55) حازم حمد موسى , مصدرسبق ذكره , ص 136 .

(56) للتفاصيل ينظر: صنم نراقي اندرليني , صانعات السلام ما اهمية ما يفعلن , ترجمة : غسان مكارم , ط 1 , العراق , جمعية الامل العر اقية , 2020 , ص ص 43 – 46 .

(57) محمد محي الجنابي , مصدرسبق ذكره , ص ص 254-253.

(58) ابتسام محمد عبد , دور المرأة في بناء المجتمع العراقي بعد 2003 , مجلة دراسات دولية , عدد 61 , جامعة بغداد , كلية العلوم السياسية , 2015 , ص 164 .

(59)صبري زايد السعدي، نمو وتخطيط الاقتصاد العراقي، بيروت، دار الطليعة، 1974، ص ص 10 – 11.

(60) المصدر نفسه , ص 60 .

(61) نمير أمير قيردار, انقاذ العراق: بناء امة محطمة , ط 1 , لبنان – بيروت , دار الساقي , 2010 , ص 223.

(62) للتفاصيل ينظر: محمد محي الجنابي , مصدرسبق ذكره , ص ص 204 – 209.

(63)عدنان ياسين مصطفى , التشغيل و البطالة في المجتمعات المتأثرة بالنزاع حالة العراق , مركز البيان للدراسات والتخطيط , بغداد , 2018 , ص ص 30-31 .

(64) عمر جمعة عمران , مصدرسبق ذكره , ص 113.

(*) الاعتدال و الوسطية أي نبذ العنف و الغلو و التطرف مع اعلاء فقه السلم الذي يدعو الى فهم واستيعاب الخصوصية المذهبية لكل طرف في محيط دائرة دينهم الواحدة : المصدر عبد الحفيظ عبد الرحيم , الامن الخليجي من منظار مختلف , ط1 , لندن , e- Kutub Ltd, 2022 , ص 63 .

(65) للتفاصيل ينظر: محمد محي البياتي , مصدرسبق ذكره , ص ص -265 277 .

(66) علي الدين هلال ,التجديد في الفكر السياسي المصري الحديث : اصول الفكرة الاشتراكية (-1882 1922), القاهرة , جامعة الدول العربية للتربية والثقافة والعلوم , معهد البحوث والدراسات العربية , 1975 , ص 89 .

(67) جميل خليل نعمة , الدولة المثلى في فلسفة ارسطو السياسية , لبنان – بيروت , دار الكتب العلمية ,2019 , ص ص 137-136.

(68) ليسا شيرك , مصدرسبق ذكره , ص 223.

(69) عمرو خيري عبد الله وأخرون , دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام وحل النزاعات , مصدرسبق ذكره , ص 136 .

(70) ليزا شيرك , مصدرسبق ذكره , ص 78 .

(71) اسماعيل حمدي محمد , الاعلام ودوره في الوفاء بحاجات الشباب في مجتمع متغير, ط1 , ب م , دار المعتز للنشر والتوزيع , 2017 , ص 266.

(72)عمر جمعة عمران , مصدرسبق ذكره , ص 143.

(73) ميثم الجنابي , مصدرسبق ذكره , ص 210.